## فوق الطاولة

بقلم: نبيل الملاح

### الأولوية للسكن الشعبي والبديل والشبابي

شاهدت مؤخراً في إحدى القنوات الفضائية ندوة شارك فيها عدد من المعنيين في إحدى الشركات الخاصة الكبرى تحدثوا فيها عن الإنجازات الضخمة لشركتهم في مشروع «ماروتاسيتي» وإنجاز الأبنية البرجية الفخمة.

لقد استفزني جداً هذا البرنامج، وأعتقد جازماً أنه استفز الكثير من المواطنين الذين شاهدوه، حيث إن معظم الشعب يعيش في ظروف معيشية وخدمية صعبة جداً، وجزء كبير منهم لا يملكون بيوتاً تؤويهم، ومنهم المكتتبون في مشروع السكن البديل الذين يبلغ عددهم ٥٨٠٠ أسرة من فئات فقيرة كانوا يقطنون في منطقة المزة خلف مشفى الرازي، حيث قامت محافظة دمشق بتنظيم المنطقة وهدم البيوت فيها لإقامة مشروع استثماري، وصدر المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لعام ٢٠١٢ الذي ألزم محافظة دمشق بتأمين السكن البديل للشاغلين خلال مدة لا تزيد على أربع سنوات وعلى أن يحدث لدى محافظة دمشق صندوق خاص لتغطية وتمويل تشييد أبنية السكن الاجتماعي والبديل، وكانت الدفعات المطلوبة للاكتتاب على أساس سعر المتر المربع خمسمئة وخمسين ألف ليرة سورية أي أن قيمة الشقة ٨٠ م٢ تبلغ حوالي ٤٤ مليون ليرة سورية، إلا أنه ورغم التأخير الكبير الذي حصل في إنجاز الأبنية فوجئ المكتتبون بالإعلان الذي صدر عن المؤسسة العامة للإسكان بتخصيص ٥٢٢ مسكناً فقط بقيم تخمينية أظهرت سعر المتر المربع الواحد بحدود أربعة ملايين ليرة سورية أي إن قيمة الشقة مساحة ٨٠ م٢ تبلغ ٣٢٠ مليون ليرة سورية بعد أن كانت ٤٤ مليون ليرة سورية ما أدى إلى عدم قدرة معظم المخصصين على تسديد الدفعات المطلوبة، وما زال الموضوع معلقاً.

إن ما عرضته عن السكن البديل وأعتقد كذلك الأمر بالنسبة للسكن الشبابي والسكن الشعبي، وفي ما سمعته في الندوة التي أشرت إليها في بداية المقال وما سمعته من البعض عن مشاريع استثمارية، بدل بوضوح على عدم وجود رؤية اقتصادية شاملة تحدد الأولويات للاستثمار في جميع المجالات، وبالتأكيد يجب أن تكون الأولوية القصوى في هذه المرحلة ومرحلة إعادة الإعمار لتأمين السكن الشعبي المناسب بأسعار مناسبة لذوي الدخل المحدود، وكذلك الاستثمار في مشاريع البنى التحتية وفي مقدمتها المياه والكهرباء التي يجب أن تبقى ضمن المشاريع العامة للدولة بعيداً عن القطاع الخاص.

وإعطاء الأولوية في الاستثمار الخاص لبناء المصانع والمعامل وإعادة تأهيل وتشغيل المنشآت التي توقفت بسبب الحرب وعلى الأخص المشافي والمدارس.

على الجميع أن يدرك أن العولمة قد سقطت، وأن النظام الاقتصادي للدولة يجب أن يتوافق مع المبادئ الاقتصادية التي أقرها الدستور على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص من خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة الدخل القومي وتطوير الإنتاج ورفع مستوى معيشة الفرد وتوفير فرص العمل، وأن تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وانطلاقاً من هذه المبادئ لابد من إعادة النظر ببعض السياسات الاقتصادية وتصويبها بما يضمن حماية ذوي الدخل المحدود وتأمين متطلبات الحياة الضرورية التي يأتي السكن في مقدمتها، ولا يجوز بحال من الأحوال أن يتم إقرار أي مشروع استثماري على حسابهم.

### ٨٨ بالمئة من الولادات التي يغطيها التأمين الصحي قيصرية

# مدير الإشراف على التأمين لـ«الوطن»: تأمين صحي لمدة عام مجاناً للطفل الذي يولد بعملية طبيعية

## طبيب: النسب العالمية ٥-١٠ بالمئة وسبب ارتفاع نسبة القيصرية الربح المادي وسرعة إجرائها

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أنه بعد دراسة أجرتها الهيئة لطبيعة الولادات التي يغطيها التأمين الصحي تبين أن نسبة الولادات القيصرية في بعض شركات التأمين وصلت إلى ٩٧ بالمئة، وأن ثلاث شركات تأمين من أصل ٨ شركات تجاوزت نسب الولادات القيصرية التي غطتها خلال الفترة الماضية ٨٨ بالمئة مقابل ٤ شركات اقتربت الولادات القيصرية التي غطتها بحدود ٨٨ بالمئة أيضاً، بينما شركة واحدة انخفضت نسبتها إلى أقل من ٨٨ بالمئة بقليل.

وبين محمد أن معظم النسب العالمية للولادات القيصرية ما بين ١٥-٢٠ بالمئة وأن هناك الكثير من المحاذير والمخاطر لهذا النوع من الولادات خاصة على الأم ومنه تم التوجيه لشركات التأمين بضرورة التدقيق بمدى الحاجة الطبية للعملية القيصرية وأنه سيتم تعميم نموذج توقع عليه المؤمن عليها صحياً بحال قبولها إجراء ولادة قيصرية.

بينما تم توجيه المؤسسة السورية للتأمين بإصدار منتج تأميني جديد يتضمن التغطية المجانية صحياً لمدة عام للطفل الذي يولد من جراء الولادة الطبيعية كنوع من التحفيز على الولادات الطبيعية والابتعاد عن الولادات القيصرية ما لم تكن هناك ضرورة طبية، كما طلب من شركات التأمين النزول بمعدل الولادات القيصرية لديها إلى حدود ٨٨ بالمئة خلال الأشهر الثلاثة القادمة، ثم سيتم الطلب بتخفيض هذا المعدل تتالياً للوصول لمعدلات قريبة من المعدلات العالمية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الطبيب ماهر أبو ميالة أن نسب الولادات القيصرية في المشافي الخاصة في سورية تجاوزت ٩٠ بالمئة وما بين ٤٠-٥٠ بالمئة في المشافي الحكومية وينخفض هذا الرقم في بعض المشافي لحدود ٣٥ بالمئة.

بينما عالمياً لا ينصح بأن يتجاوز عدد الولادات القيصرية من ٥-١٠ بالمئة وهي الحالات التي تستدعي هذا النوع من الولادات (القيصرية) بناء على التقييم الطبي لحالة الأم، واعتبر أن الولادات القيصرية تحمل العديد من المخاطر التي ترافق العملية أو مخاطر تظهر لاحقاً ومنها عدم الولادة قيصرياً لأكثر من مرتين أو ثلاث مرات حسب التقييم الطبي.

واعتبر أن معظم الأسباب التي ساهمت برفع معدلات الولادات القيصرية في سورية كثيراً تعود لأسباب مادية مثل سرعة الحصول على الأجور وسرعة إنجاز الولادة القيصرية مقارنة بالولادة الطبيعية، مقدراً تكلفة القيصرية في المشافي الخاصة بين ٥٠٠ ألف ومليون ليرة.

وبين أنه تم عقد جلسة وطنية بهذا الخصوص شارك فيها العديد من الجهات ومنها نقابات الأطباء وهيئة الإشراف على التأمين وحالياً تتم متابعة مخرجات الجلسة مع وزارة الصحة والجهات المعنية وصولاً لسياسات صحية خاصة تتعلق بالولادات وحملات تثقيفية توضح مخاطر الولادات القيصرية التي لا ضرورة لها صحياً أو طبياً مثل الخطر على حياة الأم أو الجنين.

### خمسة معارض للمنتجات السورية في العراق قريباً

# مستودعات لتخزين البضائع السورية مجاناً لمدة شهر واتفاق لإقامة مراكز ترويج سياحي

هناء غانم

أكد رئيس مجلس الأعمال السوري العراقي محمد ناصر السواح في حديثه لـ«الوطن» أن المرحلة القادمة ستشهد انفتاحاً اقتصادياً على كل القطاعات ولاسيما التجارية موضحاً أن مجلس الأعمال السوري – العراقي يعمل على تذليل كل العقبات التي تواجه عمل رجال الأعمال بين البلدين ليكون القطاع الخاص هو المحرك الأساسي فيها بما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني.

السواح أكد أنه مؤخراً كانت هناك اجتماعات في العراق خرجت بنتائج إيجابية وتسهيلات عديدة أهمها أن تأثيرات الدخول والفيز للمصدرين ورجال الأعمال إلى العراق أصبحت متاحة لزيارة العراق لمتابعة تسويق بضائعهم وحضور الفعاليات والمعارض.

والأهم –حسب السواح– أن الاتحادات الاقتصادية السورية ومجلس الأعمال السوري العراقي قدموا للمصدرين مستودعات لتخزين بضائعهم مجاناً لمدة شهر حتى يتمكنوا من تسويقها بعد ذلك من تاريخ وصول البضائع إلى العراق مع خدمات من شركة ترويج وتسويق وتوزيع وتبلغ المساحة المبدئية للمستودعات ٤٠٠٠ متر قابلة للزيادة، إضافة لوجود ٦٠ سيارة للتوزيع في حال البيع المباشر.

كما تم السماح بدخول السيارات السورية إلى العراق بعد أن كانت تتلف البضائع عند نقلها من السيارة السورية إلى السيارة العراقية، وذكر السواح أنه خلال الفترة القريبة سوف يكون هناك قرارات لتخفيض أسعار الشحن إلى العراق.

وبين السواح أنه تم وضع روزنامة لإقامة ٥ معارض في العراق، معرضين في بغداد: معرض بغداد الدولي ومعرض لبيع المنتجات السورية بشكل مباشر، ومعارض في البصرة والنجف والموصل، إضافة إلى مركز تخزين وترويج للبضائع السورية لتعريف المستهلك العراقي أكثر بها مشيراً إلى أن المجلس يسعى إلى تدفق الصادرات السورية وتأمينها وضمان وجودها في الأسواق العراقية بشكل مستمر وخاصة أنها أصبحت جزءاً من ثقافة الشعب العراقي على مدى عقود ومازالت موجودة وبجودة ممتازة.

وأشار السواح إلى أنه تم الاتفاق مع المجلس العراقي – السوري لإقامة مركز للترويج السياحي في كل المحافظات السورية للسياحة الطبية والدينية وتقديم كل التسهيلات اللازمة وذلك بهدف فتح آفاق جديدة للاقتصاد.

### انخفاض إنتاج الغاز زاد التقنين

# «الكهرباء»: في أيلول محطاتنا جاهزة لإنتاج ٥ آلاف ميغا.. في حال توفر الغاز والفيول

عبد الهادي شباط

كشف مدير في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أنه مع أيلول المقبل ستكون محطات التوليد في وزارة الكهرباء قادرة على إنتاج نحو ٥ آلاف ميغا واط في حال توفرت حوامل الطاقة (الغاز والفيول) بمقدار ٢٠ مليون متر مكعب من الغاز و٧٥٠٠ طن من مادة الفيول. متوقعاً الانتهاء من تأهيل ثلاث مجموعات توليد في محطة دير علي من أصل ٦ مجموعات عاملة في المحطة خلال الفترة المقبلة، حيث تقدر الاستطاعة لهذه المجموعات بنحو ٥٠٠ ميغا واط للمجموعات العاملة على الغاز ونحو ٢٢٠ ميغا واط للمجموعات العاملة على مادة الفيول كما بين أن هناك جملة من الأعمال (التأهيل والإصلاح) يجري تنفيذها بمحطات الرستين في اللاذقية ومجموعات التوليد في محطة حلب.

وعن المتاح حالياً من الكهرباء بين أنه خلال اليومين الأخيرين انخفض الإنتاج بحدود ١٨٥ ميغا واط بسبب تراجع توريدات حوامل الطاقة حيث كان يصل نحو ٦.٧ ملايين متر مكعب من الغاز.

يذكر أن مجموعات التوليد بعضها يعمل على الغاز وبعضها على مادة الفيول حيث تتوزع مجموعات التوليد العاملة على مادة الفيول بين أربع محطات توليد هي الزارة التي تشتمل على ثلاث مجموعات توليد تعمل على الفيول باستطاعة نحو ٥٠٠ ميغا واط ومحطة حلب (مجموعة واحدة) باستطاعة ٢٠٠ ميغا واط ومحطة توليد تشرين وفيها مجموعتان واحدة باستطاعة ١٢٥ ميغا واط والأخرى باستطاعة ٧٥ ميغا واط في حين تنتج محطة توليد بانياس نحو ٧٠ ميغا واط في حال توفر الفيول.

من جهة ثانية أكد مصدر في مؤسسة توليد الكهرباء لـ«الوطن»، البدء بتجارب تشغيل العنفات الغازية في محطة توليد الكهرباء بالرستين في اللاذقية، مع وصول الغاز على مدخل المحطة.

مضيفاً أنه يتم إجراء تجارب تشغيلية عادية للعنفة الغازية، لنصل قريباً إلى النتيجة التي تهمنا وهي ربط العنفة على الشبكة الكهربائية.

يشار إلى أن وزير الكهرباء غسان الزامل كان قد صرح لـ«الوطن» خلال زيارة الوفد الحكومي للمحطة قبل أسبوعين تقريباً، بأن المجموعة الغازية الأولى لمحطة الرستين ستوضع في الخدمة نهاية الشهر الجاري، مشيراً إلى أن مشروع تنفيذ المحطة يدخل المراحل النهائية لوضع المجموعتين الأولى الثانية، بنسبة تنفيذ ١٠٠ ٪ للأولى و٩٨ ٪ للثانية.

ويعد مشروع محطة توليد الكهرباء في الرستين من المشاريع الهامة لناحية تحسين الواقع الكهربائي في اللاذقية ومحافظات أخرى، بما سترفده للمنظومة الكهربائية بشكل عام، علماً أن تكلفة المشروع ٤٤١ مليون يورو.

### أكثر من ٢٦٦ ألف ليتر خلال ٢٤ ساعة

## «النفط»: توزيع مازوت التدفئة للمواطنين لم يتوقف ومستمرون حسب الأولويات والكميات المتاحة

الوطن

بيّنت وزارة النفط والثروة المعدنية في بيان لها يوم أمس، أن توزيع مازوت التدفئة للمواطنين عبر البطاقة الإلكترونية مستمر ولم يتوقف، وأن التوزيع يجري وفقاً للكميات المتوافرة بشكل متواتر، حيث توزع لجان المحروقات بالمحافظات طلبات المازوت على القطاعات ضمن المحافظات (أفران، مشاف، نقل، تدفئة، زراعي)، وذلك حسب الأولويات والكميات المتاحة.

وأشارت الوزارة إلى أن كميات مادة مازوت التدفئة الموزعة من شركة محروقات خلال الـ٢٤ ساعة بلغت ٢٦٦ ألف ليتر موزعة على الشكل التالي: حلب ١٤١٧٥٠ ليتراً وفي حمص ٥٨٣٠٠ ليتر وفي ريف دمشق ٧٨٥٠ ليتراً، وفي درعا ١٩٢٠٠ ليتر، وفي حماة ٣٧٢٠٠ ليتر، و١٧٥٠ ليتراً في دير الزور، علماً أن عمليات التوزيع مستمرة في جميع المحافظات.

الجدير ذكره أن آخر نسبة تم الحديث عنها كانت في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، حيث أكد وزير النفط السابق في مقابلة مع التلفزيون السوري أن نسبة التوزيع بلغت حينها ٤٠ بالمئة، وكانت تعاني حينها كل القطاعات من أزمة محروقات تتم معالجتها من المخزون، وذلك بسبب تأخر وصول التوريدات.

### «بأي حال عدت يا عيد؟»

# الحلاق لـ«الوطن»: أسعار المواد ترتفع بنسبة ١٠ بالمئة يومياً والتاجر لا يعرف تكلفة منتجه فبيع «عالعمياني»

## «حماية المستهلك»: اقترحنا استيراد الأسماك كبديل عن اللحوم الحمراء والبيضاء

رامز محفوظ

يدرج على موقع (فيس بوك) أشبه بطرفة يتداولها السوريون قبل الأعياد، وهي الإصرار على كتابة بيت المتنبي: عيد بأي حال عدت يا عيد.. بما مضى أم بأمر فيك تجديد.

لكن لسان حالهم يتمنى حقيقة أن يعود العيد بما مضى، لأن التجديد الوحيد الحاصل هو أن نسبة (المعيدين) تقل في كل عيد بسبب انخفاض القدرة الشرائية أكثر من العيد الماضي، حتى باتت حلوى العيد وملابسه ترف لا يقوى عليه إلا القليلون جداً.

وفي هذا الإطار، بيّن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» أن الإقبال على شراء مستلزمات العيد من ألبسة وحلويات وغيرها سيكون ضعيفاً جداً خلال عيد الأضحى، وذلك في ظل تزايد ضعف القوة الشرائية للمواطن والغلاء الفاحش للأسعار، مبيناً أن نسبة المواطنين الذين لديهم قوة شرائية جيدة قليلة جداً ولا تتجاوز ٠,٥ بالألف من المجتمع السوري.

وأشار حلاق إلى أن إغلاقات المحال التجارية اليوم ليس لها سبب وجيه وواضح، كما أن هناك غياباً لتداول الفواتير بين الحلقات التجارية بسبب وجود خلل بالتكاليف، وليس هناك أي تاجر يستطيع معرفة تكلفة منتجه ونتيجة لذلك نراه يبيع بـ«العمياني».

وبيّن أن الحكومة تظن بأن الاستثمار يعني جلب شخص ما لديه مال لفتح منشأة صناعية، وتعتقد أنها ستشجعه على العمل نتيجة المحفزات والتسهيلات التي تقدمها له وهذا أمر خاطئ، لأن المستثمر لا يهتم بالمحفزات والتسهيلات بقدر ما يهتم بوجود سوق تصريف لإنتاجه والمشكلة أن هذا السوق بالـ«غريب عجيب»، لأن نفقات العمل التجاري باتت مخيفة ومشوهة بشكل كبير من رسوم وضرائب وغيرها ومبلغ الخمسة آلاف وحتى العشرة آلاف لم يعد له قيمة شرائية.

وأشار حلاق إلى أن إغلاقات المحال التجارية اليوم ليس لها سبب وجيه وواضح، كما أن هناك غياباً لتداول الفواتير بين الحلقات التجارية بسبب وجود خلل بالتكاليف، وليس هناك أي تاجر يستطيع معرفة تكلفة منتجه ونتيجة لذلك نراه يبيع بـ«العمياني».

وبيّن أن الحكومة تظن بأن الاستثمار يعني جلب شخص ما لديه مال لفتح منشأة صناعية، وتعتقد أنها ستشجعه على العمل نتيجة المحفزات والتسهيلات التي تقدمها له وهذا أمر خاطئ، لأن المستثمر لا يهتم بالمحفزات والتسهيلات بقدر ما يهتم بوجود سوق تصريف لإنتاجه والمشكلة أن هذا السوق ضعيف لذا لن يتشجع للاستثمار.

بدوره أوضح أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة لـ«الوطن» أنه دائماً خلال المواسم سواء أعياد أم غيرها نشهد ارتفاعاً بالأسعار وهذا الأمر اعتاد عليه المواطن، مبيناً بأن أسعار اللحوم البيضاء على سبيل المثال ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة قياساً للعيد الماضي وبهدف إيجاد بدائل عنها أعدت الجمعية كتاباً ستقوم بإرساله لرئاسة مجلس الوزراء يتضمن السماح باستيراد الأسماك كبديل عن اللحوم البيضاء والحمراء نتيجة لاحتوائها على البروتين الحيواني الذي يعوض عن البروتين الموجود في اللحوم.

ولفت إلى أن أسعار الحلويات والسكاكر تعتبر خيالية هذا العيد وحتى الأنواع الرديئة منها ارتفعت قياساً للعيد الماضي بنسبة غير قليلة، موضحاً بأن قرار الحكومة بعدم السماح باستيراد اللوز والجوز والكاجو والفستق الحلبي الذي صدر نهاية العام الماضي يعتبر من أبرز الأسباب التي ساهمت بارتفاع أسعار الحلويات وخصوصاً أن الإنتاج المحلي يعتبر ضعيفاً ولا يغطي الحاجة إضافة إلى ارتفاع سعر الصرف اليومي وتكاليف الإنتاج.

وتوقع أن يكون إقبال المواطنين على شراء الحلويات والسكاكر هذا العيد ضعيفاً جداً وأقل من العيد الماضي ومن سيشتري ستكون الكمية أقل من حاجته، كما أن الإقبال على شراء الألبسة وحتى الألبسة البالة سيكون ضعيفاً جداً باعتبار أن نسبة كبيرة من الناس تكتفي بالشراء خلال عيد الفطر ولا تهتم بالشراء خلال العيد الحالي في ظل ضعف القوة الشرائية وعدم القدرة على شراء الألبسة التي باتت أسعارها خيالية.